العرب
الجمعة 2021/11/19
السنة 44 العدد 12245

الصدر للقوى الخاسرة: حل الميليشيات المسلحة مقابل المشاركة في الحكومة

ضغوط طهران للتأثير في نتائج انتخابات العراق تستفز واشنطن

وضع زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر القوى الخاسرة في الانتخابات التشريعية في موقف صعب من خلال طرح حزمة شروط تبدو مستحيلة بالنسبة إليها للمشاركة في حكومة يكون هو من يشكلها. ولم يخل خطاب الصدر الخميس من نبرة تحد لهؤلاء ولداعمتهم إيران، حيث طالبهم بضرورة قطع العلاقات معها وحل الميليشيات التابعة لهم.

بغداد - دعا زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر الخميس القوى الخاسرة في الانتخابات العراقية الأخيرة إلى حل الفصائل المسلحة "دفعة واحدة" وتصفية الحشد الشعبي من "العناصر غير المنضبطة"، وقطع كل العلاقات الخارجية، في إشارة إلى إيران.

يأتي ذلك في ظل تصاعد الضغوط الإيرانية على العراق بغية التأثير في نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت الشهر الماضي، مع اقتراب المهل المحددة لحسمها من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والمصادقة عليها من قبل المحكمة الاتحادية.

وتثير هذه الضغوط قلق الداخل العراقي وأيضا الولايات المتحدة التي تخلت عن صمتها مؤخرا منتقدة على لسان قائد القيادة المركزية في القوات الأميركية كينيث ماكينزي ممارسات طهران وعمليات الترهيب التي تشنها.

كينيث ماكينزي

إيران أغرقت الإنترنت بمعلومات مضللة عن الانتخابات العراقية

ويتخذ الضغط الإيراني أشكالا مختلفة بين رسائل التحذير المبطّنة لمسؤوليها، وتصعيد الميليشيات الموالية لها على الأرض والتي تجاوزت الاعتصام أمام بوابات المنطقة الخضراء إلى محاولة اغتيال رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي.

وقال الصدر في مؤتمر صحافي عقده في النجف مخاطبا القوى الخاسرة إنه "لا يمكن أن تكون خسارتكم مقدمة لخراب ونهاية العملية الديمقراطية" في العراق، داعيا هذه القوى "إلى مراجعة أنفسهم لإعادة ثقة الشعب بهم" في المستقبل.

ووضع الصدر حزمة من الشروط أمام القوى الخاسرة من أجل الاشتراك في تشكيل الحكومة منها "حل الفصائل المسلحة دفعة واحدة وتسليم سلاحها كمرحلة أولى للحشد الشعبي عن طريق قائد القوات المسلحة".

ومن بين الشروط الأخرى "تصفية الحشد الشعبي من العناصر غير المنضبطة وعدم زجه في السياسة"، وكذلك "محاسبة المنتمين إليهم ممن عليهم شبهات فساد وتسليمهم إلى القضاء".

وطالب الصدر تلك القوى بـ"قطع كل العلاقات الخارجية بما يحفظ للعراق هيبته واستقلاله، إلا من خلال الجهات الدبلوماسية والرسمية". وفي رد على سؤال بشأن شكل الحكومة المقبلة شدد الصدر على أن الخيارات الوحيدة تتمثل إما بـ"تشكيل حكومة أغلبية" أو "الاتجاه للمعارضة الوطنية".

وقطع زعيم التيار الصدري بذلك الطريق على جميع المحاولات لإعادة إنتاج منظومة المحاصصة وآخرها مبادرة رئيس تيار الحكمة عمار الحكيم، ويرى محللون أن خطاب الصدر حمل قدرا كبيرا من التحدي للميليشيات وراعيتهم طهران.

ويشير المحللون إلى أن الصدر أراد إرسال رسالة إلى هؤلاء بأن محاولات الترهيب والتهويل لن تؤتي أكلها في تغيير الواقع الذي أفرزته الانتخابات التشريعية الأخيرة، وأن إصرارهم على المشاركة في حكومة جديدة لن يكون مجانا.

وجرت الانتخابات التشريعية في العراق في العاشر من أكتوبر الماضي وأفرزت النتائج الأولية تغيرا في موازين القوى لاسيما داخل البيت الشيعي، حيث تصدر التيار الصدري الاستحقاق بأكثر من 70 مقعدا، فيما حصل ائتلاف دولة القانون على 37 مقعدا.

وتعرّض تحالف الفتح المظلة السياسية للميليشيات الموالية لإيران لانتكاسة كبيرة بعد أن انحصرت عدد المقاعد التي تحصل عليها في 16 مقعدا، ما يعني فقدانه لأكثر من ثلث مقاعده في الانتخابات السابقة.

وأثارت هذه الانتكاسة حالة من الارتباك والتخبط في صفوف الميليشيات وراعيتهم إيران التي حاولت بداية ممارسة ضغوط على القوى السياسية للحيلولة دون عقد تحالفات تفضي في النهاية إلى خسارة تلك الفصائل لنفوذها السياسي، وربما تعرضها لملاحقات تستهدف حصارها وتحجيم حضورها.

ويقول مراقبون إن إيران سعت لتدارك هزيمة حلفائها على الساحة عبر العمل على جمع البيت الشيعي وتشكيل حكومة محاصصة تبقيهم في السلطة، بيد أن هذه الجهود اصطدمت بموقف حاسم من قبل التيار الصدري المصر على تشكيل حكومة أغلبية يكون هو المسؤول عنها.

ويشير المراقبون إلى أن هذا الوضع دفع إيران وميليشياتها على ما يبدو إلى العودة والتركيز على الضغط على السلطات المشرفة على العملية الانتخابية لإجبارها على إجراء تحويرات على مستوى النتائج الأولية، الأمر الذي سيضع، إن حصل ذلك، مصداقية تلك السلطات على المحك.

وأجرى الرئيس الإيراني ابراهيم رئيسي الأربعاء اتصالا هاتفيا مع رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي هو الأول منذ تعرض الأخير لمحاولة اغتيال في مقر إقامته بالمنطقة الخضراء، حيث وجهت أصابع الاتهام إلى فصيلي عصائب أهل الحق وكتائب حزب الله، الموالين لطهران، في الوقوف خلفها.

وطالب رئيسي الكاظمي بضرورة حل أي غموض في الانتخابات. وذكر بيان للرئاسة الإيرانية أن رئيسي أوضح أن "الانتخابات إنجاز مهم في سيادة الشعب العراقي على مصيره"، وقال "أكدنا دائمًا على تحديد الشعب العراقي لمصيره من خلال صناديق الاقتراع، وفي هذا الصدد، نحن نؤيد حل أيّ غموض في الانتخابات العراقية الأخيرة من خلال العمليات السياسية وبشكل قانوني".

ويعكس اتصال رئيسي بالكاظمي حجم القلق الإيراني حيال إمكانية خروج الميليشيات الموالية لهم من معادلة السلطة، وهو ما قد يعرضهم إلى حصار، فضلا عن فقدانهم لموارد مالية مهمة، وامتيازات حكومية كبيرة.

وكان النظام الإيراني أوفد قبل أيام العميد إسماعيل قاآني، قائد فيلق القدس المكلف بالعمليات الخارجية في الحرس الثوري، حيث التقى بمسؤولين بينهم رئيس الوزراء، إلى جانب قادة الميليشيات.

وشدد قاآني خلال لقاءاته مع المسؤولين العراقيين على أهمية الأخذ بالاعتبار اعتراضات الفصائل، لتلافي أيّ تصعيد على الساحة لن يخدم أحدا.

ويرى محللون أن إيران ستحاول قدر الإمكان التدخل لتعديل النتائج، بغية تحسين تموضع حلفائها، ولكن لا يمكن الجزم بقدرتها على تحقيق ذلك في ظل وجود مساندة قوية من المجتمع الدولي للسلطات المشرفة على الاستحقاق.

وانتقد قائد القيادة المركزية في القوات الأميركية الأربعاء المحاولات الدؤوبة لإيران للتأثير على العملية الانتخابية في العراق.

وقال ماكينزي خلال مشاركته في الندوة السنوية العربية الأميركية لصناع السياسات، إن طهران حاولت بداية ترهيب الناخبين العراقيين لتحويل العراق إلى عميل إيراني.

وأضاف أن إيران أغرقت الإنترنت بمعلومات مضللة حول الانتخابات العراقية الأخيرة، ووجّهت ميليشياتها للاحتجاج على النتائج بعنف في بعض الأحيان. وشدد ماكينزي على أن هذه المحاولات الضعيفة تظهر محدودية نفوذ إيران في العراق "لذا لجأت الميليشيات مؤخرا لمحاولة اغتيال رئيس الوزراء العراقي".

وأكد أن الولايات المتحدة ستواصل مع شركائها في التحالف، دعم حكومة العراق، كجزء من الشراكة الاستراتيجية طويلة الأمد، بين واشنطن و بغداد.

وهذا أول موقف أميركي حازم يصدر حيال التدخلات الإيرانية في الانتخابات العراقية. وتتنافس الولايات المتحدة وإيران على النفوذ في العراق. ويقول المحللون إن الموقف الأخيرة لماكينزي يعكس أن الولايات المتحدة لن تقف في موضع المتفرج أمام محاولات طهران ضرب العملية الانتخابية.

الصدر يقول كلمته الفصل

النيابة العامة الكويتية تصدر قرارات بسجن عناصر خلية حزب الله

الكويت - أحالت السلطات الكويتية 12 متهما في قضية خلية "حزب الله" إلى السجن المركزي، بعد أن رفض القاضي المكلف بالنظر في القضية إخلاء سبيلهم، فيما أمرت النيابة العامة باستمرار حجز 6 متهمين آخرين، وبذلك يبلغ إجمالي عدد المعتقلين 18 متهما.

واعتقلت السلطات الكويتية قبل أيام خلية تعمل لصالح حزب الله اللبناني، بناء على معلومات استخبارية وردت من "دولة شقيقة".

وهذه ليست الخلية الأولى للحزب التي يتم اكتشافها، فقد سبق وأن اعتقلت السلطات الكويتية في العام 2015 خلية تتألف من عشرات الأفراد، تم إطلاق سراح عدد منهم مؤخرا ضمن عفو أميري.

ووجهت النيابة العامة الخميس ثلاثة اتهامات للموقوفين وهي: دعم حزب الله اللبناني وغسيل أموال وتجنيد شباب للحرب في سوريا واليمن.

وكانت النيابة العامة طلبت الأسبوع الماضي من إدارة أمن الدولة إجراء المزيد من البحث والتحريات حول مصدر الأموال المرصودة، وما إذا كان هناك متهمون آخرون.

وأوقفت إدارة أمن الدولة بداية خمسة متهمين، أحدهم سبق وأن تورط في قضية تمس بأمن البلاد، والآخر وضعت الولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة اسمه على قوائم الممولين للإرهاب.

ووفقا لما نقلته صحيفة "القبس" المحلية عن مصادر أمنية، فإن محادثات عبر هواتف المتهمين الذين تم إيقافهم في مبنى جمعية خيرية قادت إلى ضبط المزيد من المتهمين.

وقامت الأجهزة الأمنية بمعاينة مبنى لجنة خيرية تم استغلاله في جمع التبرعات الخيرية، وتم ضبط عدد من الموجودين فيه بعدما دلت التحريات على قيامهم بنشاط مشبوه يتعلق بجمع الأموال لإرسالها إلى "حزب الله".

وقالت صحيفة القبس إن التحقيق يركز على معرفة مصدر الأموال التي جرى تحويلها، وما إذا كانت تهدف بالأساس إلى دعم الحزب أو لا.

وأنكر المتهمون في القضية التهم الموجهة إليهم في التحقيقات الأولية، حيث أكدوا أنهم يعملون في جمعية خيرية لكفالة الأيتام في لبنان منذ 30 عاما، ولا يدعمون الحزب.

وتلقى خلية حزب الله تفاعلا لافتا في الشارع الكويتي، الذي يطالب السلطات بضرورة تشديد الخناق على عناصر وأنصار الحزب اللبناني الموالي لإيران، لما يمثلونه من تهديد خطير للأمن القومي الكويتي.

وقامت السلطات الكويتية الأربعاء بوقف تجديد إقامات الوافدين اللبنانيين الذين يشتبه في انتمائهم إلى حزب الله، وسيطلب منهم مغادرة البلاد مع عائلاتهم، فور انتهاء إقامتهم.

وذكرت مصادر أمنية أن جهاز أمن الدولة وضع أسماء مئة وافد من جنسيات مختلفة، أغلبهم لبنانيون على صلة بحزب الله، على قوائم الممنوعين من تجديد إقاماتهم.

وأضافت أن "الغالبية العظمى من الممنوعين من تجديد إقاماتهم يحملون الجنسية اللبنانية، وأن الباقين من جنسيات مختلفة وعديدة، أبرزها الإيرانية واليمنية والسورية والعراقية والباكستانية والأفغانية والبنغالية والمصرية".

وأكدت المصادر أن "أمن الكويت خط أحمر، ولن يسمح لأي شخص يمثل أي نوع من أنواع التهديد لأمن الوطن بالوجود على أرضه".

وتأتي تحركات السلطات الكويتية في خضم أسوأ أزمة دبلوماسية بين لبنان ودول الخليج، على خلفية تصريحات مثيرة للجدل لوزير الإعلام اللبناني جورج قرداحي هاجم فيها التدخل السعودي في اليمن، معتبرا أن هجمات المتمردين الحوثيين على المملكة تندرج في سياق الدفاع عن النفس.

ويقول مسؤولون خليجيون إن الأزمة تتجاوز تصريحات الوزير اللبناني إلى خطر هيمنة حزب الله على لبنان وتداعياته على المنطقة.

أعين الكويت مفتوحة على نشاطات حزب الله

الطائرات المسيّرة للحوثيين صداع يؤرق السعودية

الرياض - صعّد المتمردون الحوثيون من هجماتهم بطائرات مسيّرة على مواقع داخل المملكة العربية السعودية وآخرها محاولة استهداف مطار أبها جنوب غرب المملكة.

وتزامن هذا التصعيد مع احتضان الرياض لاجتماع ضم ما يعرف بـ"الترويكا الأوروبية" (فرنسا وألمانيا بريطانيا) إلى جانب المبعوث الأميركي الخاص لإيران وأعضاء مجلس التعاون الخليجي لبحث التهديدات الإيرانية ولاسيما الصواريخ البالسيتية ودعم الميليشيات.

وأعلن التحالف العربي لدعم السلطة الشرعية في اليمن عن تدمير طائرة مسيرة حاولت استهداف مطار أبها الدولي.

وأشار التحالف إلى أن هذه العملية محاولة تصعيد عدائية وعبثية لاستهداف المدنيين بالمطارات المدنية والمدن الآهلة بالسكان، مؤكدا على اتخاذ كافة الإجراءات العملياتية للتعامل مع مصادر الهجمات العدائية العابرة للحدود.

وشدّد التحالف على أن "المطارات المدنية والمدنيون خط أحمر وسنضرب بحزم في إطار القانون الدولي الإنساني".

ويشكل استهداف مطار أبها بالتزامن مع الاجتماع رسالة تصعيدية من طهران التي تصرّ على السير قدما في مشاريعها التخريبية في المنطقة، غير عابئة بجهود تخفيف التوترات معها.

وبات المتمردون الحوثيون الموالون لإيران يعتمدون بشكل كبير على الطائرات المسيرة لاستهداف أراضي المملكة، الأمر الذي يشكل تحدّيا كبيرا للرياض.

وخلال الاجتماع الذي عقد في الرياض بين المسؤولين الغربيين ومسؤولين من مجلس التعاون الخليجي حظي هذا الملف باهتمام لافت، إلى جانب الحديث عن الجولة السابعة من المفاوضات حول نووي إيران التي ستعقد بعد أيام في فيينا.

وحسب البيان الختامي للاجتماع، فإن المشاركين بحثوا "الأنشطة الإيرانية المزعزعة للاستقرار في المنطقة، بما في ذلك استخدام ونقل الصواريخ الباليستية والطائرات دون طيار التي أدت إلى هجمات ضد الشركاء الإقليميين"، وجددوا الإعراب عن قلقهم وإدانتهم لهذه الأنشطة.

> **الحوثيون باتوا يعتمدون بشكل أساسي على الطائرات المسيرة لاستهداف المملكة، الأمر الذي يشكل تحديا للرياض**

ووفق البيان فقد استعرض أعضاء مجلس التعاون الخليجي "جهودهم لبناء قنوات دبلوماسية فعالة مع إيران، لمنع أو حل أو تهدئة النزاعات، بدعم من الردع القوي والتعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة"، ووضعوا رؤية لجهود دبلوماسية إقليمية تتطور بمرور الوقت لتعزيز العلاقات السلمية في المنطقة".

وفتحت السعودية قنوات اتصال مع إيران في الأشهر الماضية على أمل تخفيف التوترات وخلق مساحة مشتركة للتفاهم، لكن مع وصول إبراهيم رئيسي إلى سد السلطة في طهران، تراجعت هذه الآمال في غياب حماسة طهران للتفاوض.